مؤلف: **مجموعة مؤلفي بيان الإسلام**

مصدر: **موسوعة بيان الإسلام**

لتاريخ: **24/08/2020**

نص السؤال

ادعاء أن القرآن الكريم أصابه اللحن بشهادة عثمان بن عفان رضي الله عنه

الجواب التفصيلي

ادعاء أن القرآن الكريم أصابه اللحن بشهادة عثمان بن عفان رضي الله عنه (*)

ون الشبهة:

ذلك بما جاء عن عثمان بن عفان - لما عرضت عليه المصاحف - أنه قال: " إن فيها لحنا، لا تغيروها، فإن العرب ستغيرها وستعربها، ويتساءلون: إذا كان عثمان نفسه يعترف بوقوع اللحن، فكيف يكون مصحفه مو

إبطال الشبهة:

1) إن ما ذهب إليه بعضهم من وقوع اللحن في القرآن زعم لا يستند إلى دليل؛ إذ إن كل ما ورد في ذلك الشأن فقط روايتان ضعيفتان مضطربتان، منقطعتا السند، وللعلماء في تفنيدهما أقوال كثيرة، وإذا عل

2) إن في عدم اعتراض أحد من كبار الصحابة على عثمان فيما ذهب إليه ما يقدح في ثبوت الرواية - أو خطأ فهمهم لها إن ثبتت - وإذا تذكرنا موقف عثمان - رضي الله عنه - مع عبد الله بن مسعود، ورفض الثا

3) لو سلمنا جدلا بصحة هاتين الروايتين عن عثمان - رضي الله عنه - فيجب تأويلهما على ما عرف عن عثمان - رضي الله عنه - من دقة وحرص في جمع القرآن الكريم، وذلك بأن يحمل لفظ (لحنا)، على معنى

ل:

حن هذه ضعيفة، والقرآن متواتر، فكيف يطعن بالضعيف في المتواتر؟

. اللحن والخطأ في القرآن الكريم، يجدها أدلة متهافتة لا تقوم على شيء من الحق، فقد استدل هؤلاء بروايتين عن عثمان بن عفان - رضي الله عنه - ذكرت أولاهما: "أن عثمان - رضي الله عنه - حين عرض عليه

وي [1].

لثانية - رواية عكرمة - فإن عكرمة لم يسمع من عثمان أصلا، وإنما رويت عن يحيى بن يعمر عن عثمان بن عفان، ويحيى أيضا - لم يسمع من عثمان.

هم [2]. "ولا يخفى على المتأمل ما في الروايتين من اضطراب وتناقض، فإن قوله: أحسنتم وأجملتم مدح وثناء، وقوله: إن فيه لحنا يشعر بالتقصير والتفريط، فكيف يصح في العقول أن يمدح على التقصير والت

م كيف يظن بهم في القرآن الذي تلقوه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - كما أنزل، وحفظوه وضبطوه وأتقنوه؟

ثم كيف يظن بهم اجتماعهم كلهم على الخطأ في كتابته؟

ثم كيف يظن بهم عدم تنبيههم ورجوعهم عنه؟

كيف يظن أن القراءة استمرت على مقتضى ذلك الخطأ، وهو مروي بالتواتر خلفا عن سلف؟

السيوطي فيقول محقا: هذا مما يستحيل عقلا وشرعا وعادة.

.اني: هذا الخبر لا تقوم عندنا بمثله حجة ولا يصح به دليل من جهتين:

في إسناده، واضطراب في ألفاظه - مرسل؛ لأن ابن يعمر وعكرمة، لم يسمعا من عثمان شيئا ولا رأياه.

ما فيه من الطعن عليه مع محله من الدين، ومكانه في الإسلام، وشدة اجتهاده في بذل النصيحة، واهتباله بما فيه الصلاح للأمة، فغير ممكن أن يتولى - رضي الله عنه - لهم جمع الصحف مع سائر الصحابة الأخيار ا

ن - رضي الله عنه - يقول ذلك في مصحف جعل للناس إماما، يقتدى به، ثم يتركه لتقيمه العرب بألسنتها، ويكون ذلك بإجماع من الصحابة؟! وهو لم يأمر بكتابة مصحف واحد، إنما كتب بأمره عدة مصاحف، ووجه كلا

يقول أصحاب هذا القول فيها؟ أيقولون: إنه رأى اللحن في جميعها متفقا عليه فتركه لتقيمه العرب بألسنتها؟ أم رآه في بعضها؟

ورة [5].

عنه [6].

حيث الإسناد، ومضطربتان من حيث المتن، ومتناقضتان من حيث الغرض، فلا يجوز الاحتجاج بهما بحال من الأحوال.

م اعتراض كبار الصحابة على هذا اللحن دليل قاطع على عدم وقوعه:

صحة هذا الرواية، فلماذا لم ينكر الصحابة الكرام على عثمان - رضي الله عنه - لا سيما عبد الله بن مسعود الذي كان له موقف من مصحف عثمان ابن عفان، حيث رفض في البداية كتابة المعوذتين، كما رفض أيضا

- مع موقفه هذا - يترك عثمان بن عفان ليعبث في المصحف؟ وإن كان عارضه، فلماذا لم يشتهر وينتشر، لا سيما وقد ظهر لعثمان معارضون ألداء من الشيعة والخوارج؟ ولو كان حدث مثل ذلك، لاتخذوه حجة لإذا

سلم - لا نجد منهم اعتراضا على مثل هذا اللحن المزعوم، بل نراهم يتكاتفون ويتعاونون في عملية الجمع، كما نراهم يثنون على فعل عثمان هذا ويمدحونه، فهذا علي - رضي الله عنه - يقول: "يا معشر الناس، اتق

أحد [7].

الصحابة، وإقرار لفعل عثمان - رضي الله عنه - ولو كان هناك أدنى لحن في جمع المصحف لما أقروه، ولما أجمعوا على مدحه؛ لأنهم لم يكونوا يتهاونون فيما هو أدنى من ذلك من أمور الدين، فما بالنا والقضية ه

اعة» [8] [9].

ا صحت هذه الرواية يجب تأويلها بما يتناسب ودقة عثمان وحرصه في عملية الجمع:

إن المتأمل في هذين الأثرين المرويين عن عثمان - رضي الله عنه - يجدهما يخالفان ما كان عليه عثمان - رضي الله عنه - من دقته وكمال ضبطه، وحفظه القرآن وملازمة قراءته ومدارسته، حتى صار في ذلك به؟!

احف، فأرسلني بكتف شاة إلى أبي بن كعب، فيها: "لم يتسن" وفيها: "لا تبديل للخلق"، وفيها: "فأمهل الكافرين" فدعا بالدواة، وكتب: (لم يتسنه) فألحق فيها الهاء، ومحا "فأمهل" وكتب (فمهل) ومحا أحد اللام عليه [10].

يدعى على عثمان - بعد ذلك - أنه رأى فسادا فأمضاه، وهو يوقف على ما كتب، ويرفع إليه - كما رأينا - الخلاف الواقع من الناسخين ليحكم بالحق، ويلزمهم إثبات الصواب وتخليده"؟

ليل،

ول [11]؟

لخبر (على فرض صحته):

يمكن على فرض صحة هذا الخبر - وهو ليس صحيحا كما مر بنا - أن:

ق والصحيح المتواتر عن عثمان - رضي الله عنه - في نسخ المصاحف وجمع القرآن، من نهاية التثبت والدقة والضبط، وذلك بأن يراد بكلمة "لحن" في الروايات التي ذكروها: القراءة واللغة دون الرسم.

ي "يعني لغة أبي" وهو المعنى اللغوي لكلمة "لحن" وعليه يكون المعنى: أن في القرآن ورسم المصحف وجها في القراءة، لا تلين به ألسنتهم مرة واحدة، ولكنها لا تلبث أن تلين به ألسنتهم جميعا بالمران وكثرة ت

ثمان رضي الله عنه: "لو أن الكاتب من ثقيف والمملي من هذيل، لم توجد هذه الحروف"، كما يقول أبو عمرو:

هاط المخالفة لذلك؛ إذ كانت قريش ومن ولي نسخ المصاحف من غيرها، قد استعملوا ذلك، أي رسم اللفظ حسب أحد معانيه الكثيرة التي يتحملها الرسم الآخر في كثير من الكتابة، وسلكوا فيها تلك الطريقة، ولم يق [12].

أن هذا الخبر غير صحيح، بل على فرض صحته يمكن تأويله بما يتوافق مع المعروف عن دقة الصحابة واعتنائهم بالقرآن الكريم، فلا يحق لأحد أن يدعي وجود الخطأ واللحن في القرآن الكريم.

ة:

- ويستدل بهما المغالطون لإثبات وجود اللحن في القرآن الكريم - هما روايتان ضعيفتا الإسناد، وفيهما اضطراب وانقطاع يذهب بالثقة بهما، وغير خفي على المتأمل ما فيهما من تناقض، فإن قوله: "أحسنتم وأ الغرض من كتابة المصاحف في عهد عثمان هو أن تكون مرجعا عاما يرجع إليه المسلمون عند الاختلاف في القراءات، فكيف يكل عثمان - رضي الله عنه - أمر تصحيح هذه المصاحف إلى هؤلاء القراء؟

رضا أن عثمان بن عفان قد تساهل في إصلاح هذا اللحن، فكيف يدعه جمهور المسلمين من المهاجرين والأنصار دون أن يصححوه؟ وهم الذين لا يخشون في الحق لومة لائم ولا يقرون الباطل، ولو صحت هذه المة

ثرين فيمكن أن تأولهما بما يتفق مع ما عرف عن عثمان - رضي الله عنه - من دقة وحفظ القرآن الكريم، وذلك بأن يحمل لفظ (لحنا) على معنى اللغة، ويكون المعنى: أن في رسم القرآن وكتابته في المصاحف و

المراجع

لمة، ط1، 1417هـ / 1996م. المدخل لدراسة القرآن الكريم، ط2، 1423هـ / 2003م، ص361
رف.
2. [2]. ط1، 1397هـ / 1977م، ص115.
3. [3]. ط2، 1423هـ / 2003م، ص362.
4. [4]. اللد: شديد الخصومة.
5. [5]. ط1، 1397هـ / 1977م، ص116، 117.
6. [6]. ط2، 1423هـ / 2003م، ص362 بتصرف.
7. [7]. ط1، 1427هـ / 2006م، ص93 بتصرف.
8. [8]. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الفتن، باب لزوم الجماعة (2167) بنحوه، والحاكم في مستدركه، كتاب العلم، باب كتاب العلم (339)، وصححه الألباني في صحيح وضعيف الجامع الصغير (2729).
9. [9]. ط1، 1397هـ / 1977م، ص121.
10. [10]. ط2، 1423هـ / 2003م، ص362، 363 بتصرف يسير.
11. [11]. ط1، 1397هـ / 1977م، ص121.
12. [12]. ط1، 1397هـ / 1977م، ص124، 125.